

تقرير الأمين العام عن الصومال

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٢٢ من قرار مجلس الأمن ٢٢٧٥ (٢٠١٦) والفقرة ٤٤ من قرار المجلس ٢٢٩٧ (٢٠١٦). ويقدم التقرير معلومات عن تنفيذ هذين القرارين، بما في ذلك عن ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وعن العوائق التي واجهت مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال أثناء تنفيذ ولايته. ويغطي التقرير التطورات الرئيسية التي حدثت في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

ثانيا - استعراض عام للتطورات السياسية والأمنية

ألف - التطورات السياسية

٢ - كان أهم تطور هو التقدم المحرز في العملية الانتخابية. فعقب مفاوضات مطولة بشأن تفاصيل النموذج الانتخابي، إلى جانب بعض التأخيرات التقنية، بدأت الانتخابات البرلمانية الاتحادية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، انتُخب ٤٣ عضواً لشغل المقاعد الـ ٥٤ في مجلس الشيوخ و ٢٥٨ عضواً من أعضاء مجلس النواب ذي الـ ٢٧٥ مقعداً. وافتُتح البرلمان الاتحادي الجديد في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر في جلسة مشتركة للمجلسين. وبدأ التحضير بعد ذلك لانتخاب رئيسي المجلسين ورئيس البلد.

٣ - وعموماً، وعلى الرغم من التأخيرات والممارسات السيئة، بما في ذلك الرشوة وتخويف المندوبين، كانت العملية الانتخابية سلمية وشاملة بقدر أكبر مقارنة بعام ٢٠١٢. وبفضل فعالية الترتيبات الأمنية التي وضعتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومؤسسات الأمن الصومالية لم تحدث عرقلة من جانب حركة الشباب. وأدى منتدى القيادة الوطنية،



الذي يتألف من القادة الاتحاديين والإقليميين، دورا رئيسيا في معالجة المسائل المتصلة بالانتخابات، مثل إقرار مدونة قواعد سلوك لجميع المرشحين البرلمانيين والرئاسيين وإنشاء آلية مستقلة لتسوية المنازعات الانتخابية. وأسفر التحقق من حالات سوء تصرف انتخابي عن إصدار أمر من المنتدى بإعادة انتخابات لشغل ٥ مقاعد برلمانية. وفي المجموع، صوت حوالي ١٣ ٠٠٠ مندوب في جميع أرجاء البلد على أعضاء مجلس النواب، بينما انتخبت المجالس الإقليمية أعضاء مجلس الشيوخ. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر، بلغت نسبة تمثيل المرأة ٢٤ في المائة في مجلس النواب، و ٢٣ في المائة في مجلس الشيوخ، وهو تحسن كبير مقارنة بالتشكيلة السابقة للبرلمان (١٤ في المائة في مجلس النواب)، وإن كان ذلك يقل عن هدف الـ ٣٠ في المائة الذي حدده المنتدى. وغطت الجهات المانحة الدولية ٦٠ في المائة من تكلفة العملية الانتخابية (١٤ مليون دولار)، وغطت الحكومة الاتحادية نسبة ١٠ في المائة وغطت رسوم تسجيل المرشحين نسبة قدرها ٣٠ في المائة.

٤ - وأنجزت عملية وضع خريطة الدولة الاتحادية عقب دمج منطقتي هيران وشبيلي الوسطى لتكوين إدارة هيرشيلي الجديدة المؤقتة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. وعُينت جوهر عاصمة للولاية الجديدة؛ ثم انتخب مجلس الولاية المنشأ حديثا رئيسا إقليميا ونائبا للرئيس ورئيسا للمجلس ونائبا لرئيس المجلس. وبعد جهود مكثفة من جانب الحكومة الاتحادية والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وافق على الانضمام معظم زعماء العشائر الذين سبق لهم أن عارضوا العملية، باستثناء زعيم حوادة، أحد بطون عشيرة هير جدير.

٥ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، بعد ما يقرب من ثمانية أشهر، أنجزت "صوماليالاند" عملية لتسجيل الناخبين استعدادا للانتخابات البرلمانية والرئاسية الخاصة بها. وسُجل حوالي ٨٥٠ ٠٠٠ ناخب، بما يشمل لأول مرة على الإطلاق أقاليم سول وسناج وكن المتنازع عليها، على الرغم من اشتباكات بين قوات "صوماليالاند" وقوات بونتالاند في شرق سناج في ١٨ تموز/يوليه قتل من جرائها خمسة أشخاص. وأسفرت محادثات رسمية بين الجانبين عن وقف التصعيد وإنجاز عملية تسجيل الناخبين بنجاح. وتقرر بادئ الأمر إجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٧. غير أن الرئيس الإقليمي، أحمد محمد محمود "سيلانيو" أصدر مرسوما في ١٠ أيلول/سبتمبر يؤجل الانتخابات البرلمانية إلى أجل غير مسمى، مشيرا إلى أن السبب الرئيسي هو ضرورة إعادة النظر في توزيع المقاعد في مناطق أودل وسول وسناج الشرقية. ومنذ ذلك الحين وسلطات "صوماليالاند" تتجاهل نداءات أحزاب المعارضة، والمجتمع المدني، والمجتمع الدولي من أجل إلغاء ذلك القرار.

٦ - وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، عقدت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مؤتمر القمة الاستثنائي الثامن والعشرين لرؤساء الدول والحكومات في مقديشو، وهو أول مؤتمر قمة من نوعه يعقد على الأراضي الصومالية منذ ٤٢ عاما. وقد جسد هذا الحدث الكبير تزايد الثقة في مستقبل البلد.

باء - التطورات الأمنية

٧ - في مقديشو، زادت حركة الشباب من استخدام التفجيرات بالسيارات المفخخة بنية إدامة الشعور بانعدام الأمن بين الناس خلال الفترة الانتخابية. ففي ١٨ أيلول/سبتمبر، صدم أحد الانتحاريين مركبته بقافلة للقوات الصومالية، مما أدى إلى مقتل أحد كبار القادة وسبعة جنود. وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر، انفجرت مركبة محملة بالمتفجرات خارج أحد المطاعم، مما أسفر عن مقتل ٤ أشخاص وإصابة ١٠ آخرين. وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، صدم أحد الانتحاريين مركبته بقافلة تابعة للصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مما أسفر عن مقتل أربعة جنود وجرح تسعة آخرين. وفي ١١ كانون الأول/ديسمبر، انفجرت شاحنة صغيرة في ميناء مقديشو، مما أسفر عن مقتل أكثر من ٣٥ شخصا. ولم يفلح اثنان من الفجريين الانتحاريين في بلوغ هدفهما في ١٠ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر، إلا أن مركبتهما انفجرتا وأسفرتا عن مقتل أحد موظفي وكالة الاستخبارات والأمن الصومالية وجرح ١٢ شخصا آخر. وأعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن هجوم بقذائف الهاون ألحق أضرارا طفيفة بمجمع الأمم المتحدة المشترك في ٢٩ أيلول/سبتمبر. وأطلقت النار عناصر مشتبته فيها من حركة الشباب على ستة من زعماء العشائر ومندوبين انتخابيين في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر و ٢ و ٦ و ٩ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر و ١١ و ٢٨ كانون الأول/ديسمبر.

٨ - وفي وسط الصومال وجنوبه، واصلت حركة الشباب انخراطها في حرب العصابات ونشرت أحيانا مقاتلين لتنفيذ هجمات معقدة. وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، داهم حوالي ١٥٠ مقاتلا قاعدة للجيش الصومالي في عيل واق، في منطقة غيدو، مما أسفر عن مقتل ثمانية جنود. وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، هاجم أكثر من ١٠٠ من مقاتلي حركة الشباب مواقع حكومية متعددة في أفجويي، بمنطقة شيبلي السفلى، مما أسفر عن مقتل ١٤ شخصا، من بينهم اثنان من كبار المسؤولين العسكريين والمدير العام لوزارة المالية في إدارة الجنوب الغربي المؤقتة. وفي ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، استهدفت شاحنة محملة بالمتفجرات مواقع جيبوتية في بلدوين، في منطقة هيران، مما أسفر عن مقتل أربعة أشخاص وإصابة ثمانية آخرين.

٩ - وحققت حركة الشباب بعض المكاسب الإقليمية عقب انسحاب القوات الإثيوبية والصومالية من موقو كوري، وعيل كالي، وهلقان بمنطقة هيران، في ١٥ أيلول/سبتمبر و ١١ و ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. واستعادت الحركة أيضا السيطرة على تيبغلو في منطقة باكول، عقب انسحاب القوات الإثيوبية والصومالية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. وحاولت القوات الصومالية استعادة المدينة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ولكنها لم تفلح في ذلك. وفي منطقة باي، فقدت القوات الصومالية السيطرة مرتين على جوفجادود شيبلي لحساب حركة الشباب في ١ و ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ولكنها استعادت السيطرة على المدينة بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في ٧ كانون الأول/ديسمبر.

١٠ - وتدهورت الحالة الأمنية في بونتلاندا بعد اندلاع اشتباكات مسلحة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر بين قوات موالية لبونتلاندا وأخرى موالية لغالمودوغ في غالككيو. ونشب قتال شديد يوميا تقريبا إلى حين التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. واستمر إطلاق النار بشكل متقطع على الرغم من وقف إطلاق النار، واندلعت اشتباكات عنيفة مرة أخرى في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. وتسبب النزاع في تشريد عدد كبير من السكان وأدى إلى مقتل أكثر من ٧٤ شخصا وجرح ٢٢٠ آخرين.

١١ - وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، سيطر على بلدة قندلة الساحلية في منطقة باري أفراد ميليشيا يتراوح عددهم بين ٥٠ و ١٠٠ ينتمون إلى جماعة منشقة عن حركة الشباب أعلنت ولاءها لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونفذت قوات الأمن التابعة لبونتلاندا عمليات برية وبحرية وجوية منسقة في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر بدعم من الشركاء الشائين، لكنها واجهت مقاومة وأجبرت على التراجع. وفي ٣ كانون الأول/ديسمبر، شنت هجوما بريا جديدا واستعادت السيطرة على البلدة في ٧ كانون الأول/ديسمبر. وأفادت وسائل الإعلام بسقوط أكثر من ٣٠ قتيلًا في صفوف مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، في حين تراجع عدد غير محدد الأشخاص إلى المناطق المجاورة وما زالوا طلقاء.

١٢ - ووقع بعض الحوادث العنيفة المتصلة بالعملية الانتخابية. ففي بايدوا، في منطقة باي، اشتبكت ميليشيات تساند مرشحين متنافسين على مقاعد في مجلس النواب في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر و ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي عذاذو، في منطقة جلدود، تصاعدت التوترات بين العشائر حوالي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر وأسفرت عن مقتل أحد المدنيين على يد جندي صومالي. وفي غاروي، في بونتلاندا، أُبلغ عن حالات متفرقة لإطلاق النار خلال دورات الاقتراع في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٣ - وفي ٨ و ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أجرى وكيل الأمين العام لشؤون السلامة والأمن زيارة إلى الصومال واجتمع بالرئيس حسن شيخ محمود، وبوزير الأمن الداخلي والمدير العام لوكالة الاستخبارات والأمن الوطنية. ولاحظ بعض التحسن في الحالة الأمنية العامة مقارنة بما كانت عليه خلال زيارته السابقة في آب/أغسطس ٢٠١٤. وأكد من جديد أهمية أن توفر الحكومة المضيفة الدعم الأمني لموظفي الأمم المتحدة وأصولها وعملياتها، بالنظر إلى الهجمات التي نفذت ضد الأمم المتحدة.

ثالثا - دعم جهود بناء السلام وبناء الدولة

ألف - التنسيق الدولي والدعم السياسي

١٤ - واصل ممثلي الخاص تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى تحسين عملية بناء السلام وبناء الدولة في البلد. واجتمع بانتظام مع قادة الصومال وشركائها الدوليين الرئيسيين، وأعضاء الهيئات الانتخابية المخصصة، وجهات معنية أخرى في إطار حملته الرامية إلى ضمان دعم متسق وفعال للعملية الانتخابية. وأصدر مكتبه بيانات مشتركة مع الشركاء الدوليين، لأغراض منها الإعراب عن القلق من ترشيح مرشحين لهم تاريخ معروف في مجال العنف وضلوع مزعوم في جرائم، والحث على اتخاذ ما يناسب من إجراءات لمعالجة ما يرد من أبناء متصلة بالتخويف والفساد.

١٥ - وفي ١٩ و ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، زار ممثلي الخاص إلى جانب شركاء دوليين غالكيو، وبوصاصو، وبايدوا، وجوهر، وعذاذو، وحث قادة تلك المناطق على تسريع وتيرة العملية الانتخابية والوفاء بالتزامهم بضمان تمثيل النساء بنسبة ٣٠ في المائة.

١٦ - وفي أعقاب القتال المتقطع المذكورة آنفا الذي جرى في غالكيو، ترأس ممثلي الخاص بعثة مشتركة للأمم المتحدة والشركاء الدوليين إلى هذه المدينة في ١٢ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وأجرى مشاورات مع رئيس الوزراء الاتحادي ورئيسي بونتلاند وغالمودوغ، وكذلك مع أصحاب المصلحة الرئيسيين من كلا الجانبين من أجل الاستماع إلى شواغلهم وتقديم مقترحات سعيا إلى تحقيق سلام دائم. وفي ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، بناء على طلب من الحكومة الاتحادية، أوفد اثنين من مستشاري الأمم المتحدة إلى الفريق الاستشاري التابع لفريق غالكيو المعني بوقف إطلاق النار، الذي تقوده الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمكلف بإسداء المشورة في ما يتعلق برصد وقف إطلاق النار. وقد ساعد هذا التطور على تهدئة التوترات.

١٧ - وواصلت المجموعة الأمنية السادسة الاجتماع بانتظام، وهي منتدى أنشأه ممثلي الخاص بناء على طلب من الحكومة الاتحادية ويهدف إلى تحقيق الاتساق في عمل الجهات المعنية الدولية الرئيسية في القطاع الأمني الصومالي. وتشمل المجموعة الاتحاد الأوروبي، وتركيا، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، والأمم المتحدة، وقد أنشأ المنتدى أمانة لتنسيق عمل أعضائه في ما يتعلق بالنهج الأمني الشامل. وأحرز تقدماً أيضاً في إعادة تأطير النهج الدولي المتبع في دعم أمن البلد باعتباره معضلة سياسية وليس معضلة تقنية بحتة. وتجلى هذا التقدم في اجتماع وزراء الدفاع بشأن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام: لندن ٢٠١٦، المعقود في لندن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الذي التزم فيه جميع أعضاء المنتدى والبلدان الحاضرة من بين البلدان المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بدعم التوصل إلى حل أمني يراعي ضرورة اتباع نهج أمني شامل، وأقرّوا بأن على الشركاء تنشيط الجهود الرامية إلى دعم إنشاء مؤسسات أمنية فعالة في الصومال.

١٨ - وفي سياق النهج الأمني الشامل، جمعت البعثة الشركاء الدوليين الرئيسيين من أجل الاتفاق على أفضل طريقة للتعاون مع الاتحاد الأفريقي بهدف ضمان التزامات متبادلة لأغراض تنفيذ عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في عام ٢٠١٧. وكان من نقاط التركيز الأخرى كيفية تنسيق الدعم من أجل تسريع وتيرة تطوير قدرات المؤسسات الأمنية الصومالية ووضع استراتيجية مشتركة لمنع التطرف المصحوب بالعنف ومكافحته.

باء - السياسة الشاملة

١٩ - واصل الفريق المعني بتنفيذ الانتخابات الاتحادية غير المباشرة والأفرقة المعنية بتنفيذ الانتخابات غير المباشرة على مستوى الولايات إشرافهم على العملية الانتخابية. وتلقوا الدعم من فريق الدعم الانتخابي المتكامل (يتألف من موظفين تابعين لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) في مجال شراء المواد والمعدات الانتخابية وتسليمها إلى مواقع الاقتراع. وبالإضافة إلى ذلك، قدّم الفريق الدعم في مجال بناء قدرات أعضاء الأفرقة في شكل تدريب على تسجيل المرشحين، والاقتراع، وعد الأصوات، وتبويب النتائج.

٢٠ - وبدأت اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة الأعمال التحضيرية التقنية للشروع في تسجيل الأحزاب السياسية في عام ٢٠١٧، تمشياً مع ولايتها المتمثلة في إجراء انتخابات عامة في عام ٢٠٢٠. وبناء على ذلك، قدم فريق الدعم الانتخابي المتكامل الخبرة التقنية لكفالة تفعيل قانون الأحزاب السياسية، بوسائل منها تبادل الممارسات الجيدة والدروس

المستفادة من بلدان أخرى في المنطقة ومن خلال استعراض الأحكام القانونية ذات الصلة التي يلزم تعديلها. وعملت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية واللجنة، بدعم من الفريق، على استعراض الإطار القانوني الانتخابي لما قبل الحرب الأهلية، بهدف صياغة القانون الانتخابي الجديد.

٢١ - ونتج النموذج الانتخابي عن ١٨ شهرا من المشاورات العامة والمفاوضات السياسية. وقد صُمم بهدف كفالة انتقال سلمي للسلطة، وهو نموذج فريد يتلاءم مع الواقع المؤسسي والسياسي والثقافي للبلد. وشملت العملية الانتخابية سمات انتخابية هامة عادةً ما تميز العمليات الانتخابية المتعارف عليها، مثل مدونة لقواعد السلوك، والاقتراع السري، وإرساء التنفيذ على نحو مخصص، وإنشاء هيئات لتسوية المنازعات. ومن الأدلة على إحراز تقدم، تضمنت العملية الانتخابية أيضا هيئة ناخبين موسعة، وأجريت انتخابات في جميع أنحاء البلد لأول مرة منذ ما يقارب ٥٠ عاما، وانتخب مجلس للشيوخ على أساس جغرافي، وليس على أساس مجرد تمثيل القبائل.

٢٢ - وعملت البعثة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك مع النساء، من أجل ضمان مشاركتها وتمثيلها في العملية الانتخابية، ونظمت حملة لتوعية الجمهور من خلال وسائط التواصل الاجتماعي والبريد الإذاعي والتلفزيوني. وشملت الحملة توفير ما يلي: الدعم في مجال الاتصالات لفائدة الفريق المعني بتنفيذ الانتخابات الاتحادية غير المباشرة؛ وتعزيز تمثيل المرأة؛ وأنشطة التربية المدنية لتعزيز مصداقية العملية باستخدام منابر ووسائط التواصل الاجتماعي التابعة للبعثة على نطاق واسع؛ وتنظيم حلقات عمل لبناء القدرات من أجل إعداد الصحفيين الصوماليين لتغطية عملية التصويت؛ والتواصل مع وسائط الإعلام الدولية؛ وضمان إعراب المجتمع الدولي عن رأي موحد بشأن القضايا والشواغل المتصلة بهذه العملية.

٢٣ - وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، أيد أصحاب المصلحة الرئيسيون في العملية السياسية، بما في ذلك الجهات المانحة الدولية والشركاء الصوماليون، التقرير الذي قدمته الأمم المتحدة عن الدروس المستفادة من عملية الاستعراض الدستوري منذ عام ٢٠١٢. ومن بين أمور أخرى، استعرضت الأمم المتحدة الإنجازات الرئيسية وأوجه القصور في عملية الاستعراض للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦. واتفقت لاحقا بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الدوليون على أولويات الدورة التالية من استعراض الدستور الاتحادي المؤقت، مما يتيح فرصة تاريخية لتشكيل الهيكل القانوني للنظام

الاتحادي في الصومال. وعقب العملية الانتخابية، خلصت البعثة إلى أن الاستعراض الدستوري أولوية لانتقال البلد إلى ديمقراطية دستورية.

٢٤ - وأجرت البعثة اجتماعات موسعة مع ممثلي المنظمات غير الحكومية ومع شيوخ القبائل من منطقتي هيران وشيبيلي الوسطى للنهوض بعملية تأسيس الدولة. كما تفاعلت البعثة مع شيوخ القبائل من منطقة بنادر للاستماع إلى شواغلهم بشأن الوضع النهائي لمقديشو وتمثيلهم في العملية الانتخابية والمؤسسات السياسية (ولا سيما مجلسا البرلمان الاتحادي).

جيم - سيادة القانون والمؤسسات الأمنية

٢٥ - ستجري مناقشة الهيكل الأمني الاتحادي من جانب الحكومة الاتحادية وممثلي الولايات الأعضاء في الاتحاد، القائمة منها والناشئة، في حلقة عمل ستعقدها المملكة المتحدة والولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير. ويتمثل الهدف في التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن الهيكل الأمني الاتحادي في مؤتمر لندن بشأن الصومال المقرر حالياً عقده في أيار/مايو ٢٠١٧.

٢٦ - ولا يزال تأخر دفع المرتبات المنتظمة إلى أفراد الأمن الصوماليين أحد الشواغل الرئيسية وحافزا رئيسيا لفرار الأفراد من الخدمة أو انشقاقهم، في أسوأ الأحوال. وتتراوح تقديرات متأخرات المرتبات حالياً بين ٦ و ١٣ شهرا في ما يتعلق بالجنود و ١٥ شهرا بالنسبة لأفراد الشرطة. بيد أن المرتبات التي تمولها الجهات المانحة تُدفع بانتظام إلى الجيش الوطني والشرطة الاتحادية وإلى ١ ٠٠٠ من أفراد الشرطة الإقليمية في بايدوا وكيسمايو.

٢٧ - وتوصلت الحكومة الاتحادية إلى اتفاق مع سلطات بونتلاند بشأن إدماج ٣ ٠٠٠ فرد من ميليشيا بونتلاند في الجيش الوطني في ١ آب/أغسطس. وسيتعين إنشاء آلية لتمويل مجموعة مواد دعم غير فتاك يوفرها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لهؤلاء الجنود قبل أن يتمكن هذا المكتب من إجراء تقييم أولي للمشروع.

٢٨ - وواصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعم تنفيذ النموذج الموحد الجديد لأعمال الشرطة الذي أقره منتدى القيادة الوطنية في حزيران/يونيه. وعلى الرغم من وجود التزام قوي من جانب الولايات الأعضاء في الاتحاد، القائمة منها والناشئة، بوضع نموذج لامركزي لأعمال الشرطة، فقد توقف الزخم الذي كان قائما على المستوى الاتحادي خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٦. وستحصل الحكومة الاتحادية المقبلة على التأييد والدعم الدوليين للتشجيع على تنفيذ النموذج وتقوية الالتزام.

٢٩ - وإدارة جوبا المؤقتة بصدد الترخيص لتدريب أفراد مختارين من دائرة الشرطة التابعة لها على قدرات التخلص من الذخائر المتفجرة، بمساعدة من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام والبعثة. وتدعم هذه المبادرة النهج الأمني الشامل، تمثيا مع النموذج الجديد لأعمال الشرطة. ومنحت ألمانيا ٢ مليون دولار لتغطية تكاليف مجموعة مواد دعم غير فتاك لفائدة الشرطة الصومالية. فجرى تخصيص ١ مليون دولار منها للجان التقنية من أجل تنفيذ النموذج الجديد لأعمال الشرطة في كل ولاية. وسيستخدم المليون دولار المتبقي لبناء مرفق لتدريب أفراد الشرطة في كيسمايو؛ وقد جرى توفير الأرض، ومن المتوقع أن تبدأ أعمال التشييد في أوائل عام ٢٠١٧.

٣٠ - واستمرت المناقشات بين أصحاب المصلحة الصوماليين على المستوى الاتحادي وعلى مستوى الولايات بشأن تصميم نظام عدالة ومؤسسات إصلاحية يتسم بالفعالية ويسر التكلفة، بما في ذلك في إطار حلقة عمل تقنية عقدت في كانون الأول/ديسمبر، بدعم من الأمم المتحدة. واتخذت أيضا تدابير ترمي إلى تعزيز تقديم خدمات العدالة وتوسيع نطاق سبل الوصول إليها. وأنشئ مركز للمساعدة القانونية في جامعة مقديشو مخصص للفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والمشردون داخليا، ويجري وضع خطط لنشر مقدمي المساعدة القانونية في جنوبي الصومال ووسطه، ولأول مرة في بايدوا وكيسمايو. واتفق المشاركون في حلقة عمل عُقدت في تشرين الثاني/نوفمبر بشأن أولويات العدالة على أن البرنامج المشترك لسيادة القانون في الصومال سيعطي الأولوية للدعم المؤسسي وسبل الوصول إلى العدالة على المستوى دون الاتحادي، فضلا عن استكمال وتنفيذ نموذج العدالة والمؤسسات الإصلاحية، في عام ٢٠١٧.

٣١ - وفي إطار سعي حرس السجون إلى ضمان الأمن في جميع أنحاء البلد، قدمت البعثة الدعم من أجل تدريب أكثر من ٢٠٠ فرد من أفراد السجون الإقليمية على إدارة الحوادث في السجون. وفي تطور ذي صلة بالموضوع، اكتمل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر المشروع التجريبي لإصلاح سجن بايدوا الذي يستقبل سجناء حركة الشباب الذين يشكلون مخاطر كبيرة. وكان الهدف منه جمع البيانات عن السجناء وتصميم برنامج للتأهيل وتنفيذه. وستدعم النتائج والدروس المستفادة وضع المرحلة الثانية التي ستركز على تأهيل السجناء من حركة الشباب وإعادة إدماجهم في المجتمع.

٣٢ - واستمرت الجهود الرامية إلى إعادة إدماج المقاتلين السابقين في حركة الشباب. ومن المقرر أن يبدأ بحلول الربع الأول من عام ٢٠١٧ تشغيل مرفق رابع لتأهيل المقاتلين المسرحين قليلي الخطورة، ويقع في كيسمايو وتموله ألمانيا. وفي الوقت نفسه، يعمل مركز علمان

للسلام وحقوق الإنسان في شراكة مع البعثة بشأن مشاريع إعادة إدماج المقاتلين المسرحين من حركة الشباب في مقديشو، وبايدوا، وكيسمايو، وبلدوين. ومن المتوقع إنجاز هذا البرنامج الذي يمتد لثمانية أشهر بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٧، بعد أن بدأ في أيلول/سبتمبر. ويوفر هذا البرنامج فرص عمل لفائدة ٥٠٠ من المقاتلين المسرحين و ٥٠٠ من الأفراد الضعفاء في المجتمعات المحلية وتدعمه حملة إعلامية عامة. وتشمل المشاريع توسيع أربعة مراكز انتقالية، وإصلاح مدرسة ومستشفى ومحكمة وسجن في كل موقع. ودعمت البعثة أيضا وكالة الاستخبارات والأمن الوطنية في وضع مشروع إجراءات تشغيل موحدة ومعايير لفرز وتصنيف موحدين للمقاتلين المسرحين من حركة الشباب.

٣٣ - وفي إطار منبر الحكومة الاتحادية المتطور لمكافحة الإرهاب، أعلنت في أيلول/سبتمبر عن استراتيجيتها وخطة عملها الوطنيتين لمنع ومكافحة التطرف العنيف. وقد حددت الاستراتيجية المجالات الرئيسية التي تستلزم التطوير مع التركيز على كفالة عملية شاملة يشارك فيها المجتمع المدني الصومالي والشباب والجماعات النسائية والزعماء الدينيين والقطاع الخاص. ومنذ البداية، تسعى الحكومة الاتحادية إلى زيادة تفويض مهمة تنفيذ هذه الاستراتيجية على المستوى دون الاتحادي إلى المنسقين المعنيين بمكافحة التطرف العنيف. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، حضرت البعثة اجتماعا تشاوريا لأصحاب المصلحة عقدته في بونتلاندا. وتعمل البعثة على وضع مسار مستقل في ما يتعلق بمكافحة ومنع التطرف العنيف في النهج الأمني الشامل من أجل ضمان اتباع نهج منسق وشامل للجميع بين أصحاب المصلحة كافة. وسينفذ ذلك بتعاون وثيق مع الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، القائمة منها والناشئة، على النحو الذي أقره منسق الحكومة الاتحادية المعني بمكافحة التطرف العنيف في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر.

دال - الأسس الاقتصادية

٣٤ - كان من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للصومال ٦,٢ بليون دولار في نهاية عام ٢٠١٦، والناتج المحلي الإجمالي للفرد ٤٥٠ دولارا. ولا يزال الاستهلاك المحرك الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي، وبلغ الاستثمار ٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٦. ويعتمد الاقتصاد اعتمادا شديدا على الواردات، إذ تبلغ حاليا نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ١٤ في المائة. وتمثل الواردات أكثر من ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، مما يسفر عن عجز تجاري كبير، تموله أساسا التحويلات المالية والمعونة الدولية.

٣٥ - ووفقا لأحدث دراسة استقصائية للبنك الدولي بشأن الفقر، يعيش حاليا تحت خط الفقر حوالي نصف سكان البلد (٥١,٦ في المائة). وتظل التحويلات المالية شبكة الأمان

الرئيسية؛ ويعاني من الفقر شخص واحد من كل ثلاثة أشخاص يتلقون تحويلات. ولا يزال مستوى انعدام المساواة مرتفعاً وسببه الفوارق في معدلات انتشار الفقر في الوسط الحضري.

٣٦ - وفي ضوء انتهاء مدة الميثاق الصومالي، استكمل الصومال أول خطة إنمائية وطنية له منذ أكثر من ٣٠ عاماً. وهذه الخطة، التي تنسجم مع أهداف التنمية المستدامة والسياسة الاستراتيجية المؤقتة للحد من الفقر، تتيح للبلد الإمساك بزمام خطته الإنمائية بشكل تام. ومع أنه يلزم إعادة إقرار هذه الخطة من جانب الحكومة الاتحادية الجديدة، فإنها توفر الأساس لمعالجة الأولويات الإنمائية الرئيسية، ولا سيما الهياكل الأساسية، وتوفير الخدمات الاجتماعية، والحد من الفقر إجمالاً. ويوجد قيد الإعداد إطار جديد للمساءلة المتبادلة بين الصومال والمجتمع الدولي، ويُتقّب التوقيع عليه في منتدى شراكة رفيع المستوى سيعقد في لندن خلال النصف الأول من عام ٢٠١٧، مما سيساعد على مواءمة الدعم الدولي مع الأولويات الإنمائية الوطنية.

هاء - الإيرادات والخدمات

٣٧ - الحالة المالية آخذة في التحسن. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى تعبئة المزيد من الإيرادات المحلية. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام ٢٠١٦ نسبة ٣,٧ في المائة، وتحفزه قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية والبناء والخدمات. ويُتوقع أن يظل معدل تضخم الأسعار الاستهلاكية منخفضاً عند نحو ١,٠ إلى ١,٥ في المائة، وهو ما يعكس أساساً انخفاض أسعار السلع الأساسية. وفي ما يتعلق بعام ٢٠١٧، من المتوقع أن يتباطأ النمو إلى نحو ٢,٥ في المائة بسبب أثر قلة التساقطات المطرية على القطاع الزراعي. وتصل الميزانية الوطنية إلى ٢٤٠ مليون دولار فقط. وما زال ضعف القدرة على تحصيل الضرائب، وضيق الوعاء الضريبي، وانعدام الأطر القانونية والتنظيمية، وضعف السيطرة على الأراضي، مسائل تعرقل التعبئة الكاملة للإيرادات.

٣٨ - وعلى الرغم من إحراز تقدم في بلوغ المقاييس الهيكلية التي حددها صندوق النقد الدولي، لا يزال الصومال يعمل جاهداً على مواجهة تحديات مالية أساسية. فقد خلصت بعثة من صندوق النقد الدولي في تشرين الثاني/نوفمبر إلى أن البلد قد استوفى جميع المقاييس الهيكلية، وستة من سبعة أهداف للأداء الكمي ذات الصلة بالاستعراض الأول للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق. بيد أن المقاييس المتعلقة بعدم تراكم متأخرات جديدة لم يُستوف. ومن المتوقع أن يناقش المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ تقرير خبراء الصندوق المتعلق بمشاورات المادة الرابعة المعقودة في عام ٢٠١٦ والاستعراض الأول في إطار البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق.

٣٩ - ولا تزال قدرة البلد على توفير الخدمات محدودة وتعتمد إلى حد كبير على المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي، ولا سيما في مجالات الصحة، والتعليم، والتغذية والمياه، والصرف الصحي، والنظافة الصحية. ومع أن الصومال يُصنف من بين أسوأ حالات سوء التغذية في العالم، فإنه يجري إحراز بعض التقدم. فقد أظهرت دراسة استقصائية وطنية مشتركة بين اليونسيف ومنظمة الأغذية والزراعة ووزارة الصحة في عام ٢٠١٦ زيادة إلى ٣٣ في المائة في معدل الرضاعة الطبيعية الخالصة وإلى ٨٣ في المائة في عدد الأطفال حديثي الولادة الذين يتلقون الرضاعة الطبيعية خلال الساعة الأولى من ولادتهم. وستكون التنمية الاجتماعية والبشرية من بين الأولويات الرئيسية التي سيعالجها الصومال من خلال خطته الإنمائية الوطنية، التي التزم المجتمع الدولي بتخصيص الدعم الملائم لها مستقبلاً.

واو - المسائل الشاملة

انتعاش المجتمعات المحلية والحكم المحلي

٤٠ - واصلت وزارة الداخلية والشؤون الاتحادية جنبا إلى جنب مع نظرائها الإقليميين تعزيز إطار وذجر الوطني للحكم المحلي، الذي ركز على تيسير المصالحة بين المجتمعات المحلية من أجل إرساء الاستقرار. وواصل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالحكم المحلي وتقديم الخدمات على نحو لامركزي توفير الدعم من أجل تشكيل المجالس المحلية، بهدف تعزيز الحكم المحلي وتحسين تقديم الخدمات. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أقر مرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال برنامجين مدعومين بمبلغ ١٢ مليون دولار من صندوق بناء السلام. وجرى تصميم هذين البرنامجين لتعزيز انتعاش المجتمعات المحلية وبسط سلطة الدولة، فضلاً عن تحفيز حكم محلي أقوى تمثيلاً مع إطار وذجر، مع التركيز على جوبالاند والمنطقة الجنوبية الغربية. وسيدعم أحد هذين البرنامجين جهود التصدي بشكل شامل لعوامل الهشاشة، بينما سيدعم البرنامج الآخر توفير حلول دائمة للمشردين داخلياً، والعائدين، والمجتمعات المضيفة والسلطات.

٤١ - ولا تزال مشاريع إنعاش المجتمعات المحلية تتلقى الدعم من الجهات المانحة والأمم المتحدة في هيران، وشبيلي الوسطى، وغالمودوغ، والمنطقة الجنوبية الغربية، وجوبالاند. ودعمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية السلطات الحكومية والمجتمعات المحلية في تخطيط المشاريع الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي ودعم التماسك الاجتماعي في كيسمايو، وأفمادو، وونلوين، ودينسور، وبراهو، وبارطيري. وواصل صندوق تحقيق الاستقرار في الصومال دعم جهود مماثلة في ورشيخ، ومهداي، وعذلي، وعذاذو، وهوييو. وبعد إجراء تقييم في أيلول/سبتمبر لبرنامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية للتدريب المهني المصمم

للمساعدة على مكافحة التطرف العنيف بين الشباب، تعمل المنظمة على توسيع نهجها ليشمل دوبلي، ومقديشو، وكيسمايو، وبايدوا.

حقوق الإنسان

٤٢ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير زيادة في حالات انتهاك حقوق الإنسان تُعزى أساساً إلى عمليات الأمن التي تضطلع بها الولايات واستمرار أنشطة حركة الشباب. وبلغ مجموع الخسائر في صفوف المدنيين ٦٢٣ شخصاً، منهم ٢٦٠ قتيلاً و ٣٦٣ جريحاً. وأسفرت عمليات الأمن عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين بلغ عددها ٢٤٢، منها ٥٥ حالة وفاة و ١٢٠ إصابة تُعزى إلى قوات الأمن الصومالية، و ٣٧ حالة وفاة و ١٢ إصابة تُعزى إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال التعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في ما يتعلق بما يرد من ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان والقانون الإنساني، بما في ذلك الحادث الذي وقع في ١٧ تموز/يوليه وأسفر عن مقتل ١٤ مدنياً وإصابة ثلاثة آخرين في وردينل، بالقرب من بيدوا، والذي يُعزى إلى جنود تابعين لبعثة الاتحاد الأفريقي (من إثيوبيا). وبعثة الاتحاد الأفريقي بصدد إنهاء تحقيقها في الحادث.

٤٣ - وشكل النزاع في غالكييو ٥٣ في المائة من مجموع الخسائر في صفوف المدنيين التي تُعزى إلى قوات الأمن الصومالية، وقد أسفر عن مقتل ٢٥ مدنياً وإصابة ٦٣ من جراء تبادل إطلاق النار بين قوات بونتلاند وقوات غالمودوغ. ومنذ أيلول/سبتمبر، صدرت في الصومال ستة أحكام بالإعدام، نُفذ منهم اثنان.

٤٤ - وبلغ مجموع الخسائر في صفوف المدنيين، التي تُعزى إلى حركة الشباب أو إلى أفراد مجهولين، ٩١ حالة وفاة و ١٢٦ إصابة. وبلغ مجموع الأشخاص الذين اختطفتهم حركة الشباب ٤٦ شخصاً، وأطلق سراح ٣٥ شخصاً منهم في وقت لاحق. وشهدت الهجمات زيادة نسبتها ١,٤ في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٤٥ - وفي أيلول/سبتمبر، اشتركت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إصدار أول تقرير عام للأمم المتحدة عن الحق في حرية التعبير في الصومال، يغطي الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٦. ويوصي فيه باتخاذ تدابير رامية إلى زيادة الحماية، وتعزيز المساءلة، ومعالجة الإفلات من العقاب. وتعهد وزير الشؤون الخارجية وتشجيع الاستثمار بأن تعالج الحكومة الاتحادية الانتهاكات المرتكبة ضد وسائل الإعلام. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، أصدرت رابطة وسائل الإعلام في بونتلاند بياناً صحفياً أشادت فيه بالتقرير وحثت فيه

أصحاب المصلحة على التقييد بالتوصيات الواردة فيه. وفي ٨ أيلول/سبتمبر في "صوماليلاند"، أتهم وزير الشؤون الرئاسية في "صوماليلاند" وسائط الإعلام المستقلة بزراعة أمن "صوماليلاند"، واصفاً إياها بأنها "ميليشيا مسلحة يجب نزع سلاحها". فدعت رابطات وسائط الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان الوزير إلى الامتناع عن إصدار تهديدات من ذلك القبيل.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٤٦ - في أيلول/سبتمبر، أعاد منتدى القيادة الوطنية تأكيد التزامه بضمان نسبة ٣٠ في المائة من المقاعد البرلمانية للمرأة، وأصدر توجيهات واضحة في بيانه بشأن كيفية تحقيق هذا الهدف. غير أنه تبين أن تنفيذ هذا القرار صعب. بيد أن جهود الدعوة المكثفة المبذولة من القيادات النسائية، والمرشحات، وسفراء النوايا الحسنة، ووزارة شؤون المرأة والنهوض بحقوق الإنسان، والشركاء الدوليون أسفرت عن نتائج إيجابية، إذ زادت نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب للبرلمان الاتحادي (٢٤ في المائة) مقارنة بعام ٢٠١٢ (١٤ في المائة).

٤٧ - وواجهت المرشحات والداعيات، خلال العملية الانتخابية، تهديدات وأعمال تخويف. وذكرنا أيضاً أن الفساد مسألة تؤثر سلباً في قدرة المرأة على أن تصبح مرشحة ناجحة. ولمعالجة هذه المسألة، قدمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المزيد من دعمهما اللوجستي للمرشحات والداعيات، ونسقا أعمالهما مع منظمات المجتمع المدني وسفراء النوايا الحسنة ووزارة شؤون المرأة والنهوض بحقوق الإنسان. وقدمت الأمم المتحدة المساعدة أيضاً إلى الوزارة في نشر أفرقة غرف العمليات في سبعة مواقع انتخابية. ومكّن ذلك القيادات النسائية من التعبئة والتغلب بفعالية على كثير من التحديات التي واجهتها.

حماية الطفل

٤٨ - سجلت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ ٤٧٧ حالة من حالات الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تضرر منها ٨٥٤ طفلاً (١٥٧ فتاة و ٦٩٧ فتى). وبالإضافة إلى ذلك، جرى توثيق ٤٦ حادثاً من حوادث الاحتجاز غير القانوني شملت ٩٢ طفلاً لأسباب أمنية وبدعوى ارتباطهم بحركة الشباب.

٤٩ - وأكدت عملية لتقدير السن اشتركت في الاضطلاع بها سلطات بونتالاند والأمم المتحدة أن من بين عناصر حركة الشباب الذين قبض عليهم في بونتالاند في آذار/مارس، يوجد ٦٤ عنصراً تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، أصدرت محكمة

عسكرية في غاروي أحكاما بالسجن تتراوح بين ١٠ سنوات و ٢٠ سنة ضد ٢٨ طفلا تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧ عاما. وعقب أعمال دعوة مكثفة قامت بها الأمم المتحدة والشركاء الثنائيون، وافقت سلطات بونتلاندا على إطلاق سراح ٢٦ طفلا آخرين تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٤ سنة. فسُلموا إلى الأمم المتحدة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر لبدء عملية إعادة إدماجهم في المجتمع. وواصلت البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة العمل عن كثب مع سلطات بونتلاندا من أجل كفالة إلغاء أحكام الإعدام الصادرة في ١٦ حزيران/يونيه ضد ١٢ طفلا، وأحكام السجن الطويلة الصادرة ضد ٢٨ آخرين. وفي الوقت الراهن، يستفيد ٢٧٢ فتى و ٥٥ فتاة من برامج إعادة الإدماج في بيدوا ومقديشو، بمن فيهم الـ ٢٦ طفلا الذين نُقلوا جوا من بونتلاندا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

منع العنف الجنسي

٥٠ - تقدم البعثة الدعم لإنشاء وحدات لحماية المرأة والطفل في قوة الشرطة الصومالية في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز استجابة الهيئات المكلفة بإنفاذ القانون لحالات العنف الجنسي، وإلى حماية الضحايا والناجين بصورة أفضل. وتُتخذ خطوات محددة منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بما في ذلك اعتماد اختصاصات لتلك الوحدات في ٣ أيلول/سبتمبر، في أعقاب مشاورات مكثفة دارت فيما بين الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، بما في ذلك الأمم المتحدة، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والحكومة الاتحادية، والجهات المانحة الدولية.

٥١ - وفي أيلول/سبتمبر، نظم صندوق الأمم المتحدة للسكان دورة تدريبية في مقديشو بشأن منع العنف الجنساني، بحضور ٢٥ فردا من أفراد الشرطة من مختلف المناطق المشاركة. وأدى هذا إلى زيادة مشاركة الشرطة مع مقدمي الخدمات المتعلقة بمكافحة العنف الجنساني وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين بمنع العنف الجنساني والتخفيف من آثاره والتصدي له.

الجزءات المحددة الأهداف

٥٢ - في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، قدم الأمين العام المساعد ونائب منسق عمليات الإغاثة في حالات الطوارئ إلى لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا إحاطة بشأن التقرير المقدم عملا بالفقرة ٢٤ من قرار المجلس ٢٢٤٤ (٢٠١٥) (S/2016/827). وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، قدم فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا إلى اللجنة تقريره النهائي عن الصومال (S/2016/919). وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت الحكومة الاتحادية تقريرها الثاني عملا بالفقرة ٧ من قرار

المجلس ٢٢٤٤ (٢٠١٥). وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذ المجلس القرار ٢٣١٧ (٢٠١٦) الذي جدد بموجبه، حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الرفع الجزئي لحظر توريد الأسلحة المفروض على الصومال. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، عُين سبعة خبراء للعمل في فريق الرصد إلى غاية ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ (انظر S/2016/1065).

رابعاً - الحالة الإنسانية

٥٣ - تدهورت الحالة الإنسانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويُنتظر أن تزيد سوءاً في ظل انتشار ظروف الجفاف خارج بوتلاند و "صوماليلاند" إلى مناطق في الجنوب، مثل غدو وجوبا السفلى. ويزيد استمرار انعدام شبكات الأمان الاجتماعي والخدمات الأساسية من ضعف البلد ومن إمكانية تعرضه لأزمة أوسع نطاقاً. ومن المتوقع أن يزيد تدهور الحالة لأن موسم الأمطار القصير الحالي لم يأت بالمستوى المتوقع من التساقطات.

٥٤ - وُسِّلت في أيلول/سبتمبر التقييمات التي أجرتها وحدة تحليل الأمن الغذائي والتغذية لما بعد هطول أمطار موسم غو، وأظهرت نتائجها تجاوز عتبتين مثيرتين للقلق. فهناك الآن ٥ ملايين صومالي يواجهون نقصاً حاداً في الأغذية، منهم ما يزيد على ١,١ مليون شخص يعيشون في حالات طوارئ وأزمات. وتدهورت الحالة التغذوية أيضاً بوجود أكثر من ٣٢٠.٠٠٠ طفل يعانون من سوء تغذية حاد وهم في حاجة إلى دعم تغذوي عاجل، ومنهم أكثر من ٥٠.٠٠٠ طفل يعانون من سوء تغذية شديد.

٥٥ - وتلزم الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في وقتٍ تتضاءل فيه الموارد. ويؤدي التصور السائد بأن الصومال تتقدم، إلى جانب مزاحمة الأزمات العالمية الأخرى، إلى تقليل التمويل المقدم للأنشطة الإنسانية. فحتى أوائل كانون الأول/ديسمبر، بلغ تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٦، التي بدأت في كانون الثاني/يناير، ما يزيد بقليل على ٤٧ في المائة، أو ٤١٤ مليون دولار من المبلغ المطلوب وقدره ٨٨٥ مليون دولار. وبسبب محدودية الموارد، مُنحت برامج إنقاذ الحياة أولوية على حساب البرامج المتعلقة بسبل كسب العيش والقدرة على الصمود.

٥٦ - وبالإضافة إلى الجفاف، شهد الصومال زيادة حادة في حالات التشرد المتصلة بالتراع، مما أثار شواغل تتعلق بحماية المتضررين، ولا سيما النساء والأطفال. وظهرت أخطر الشواغل في غالكعيو، حيث سُرد ٩٠.٠٠٠ شخص من المدنيين بسبب التراع في تشرين الأول/أكتوبر، مما أدى إلى حرمان ٢٠.٠٠٠ طفل من التعليم. وأدى سحب الأصول العسكرية الأجنبية من مناطق باكول وغالمودوغ وهيران إلى تشريد ما لا يقل عن ٥.٠٠٠

شخص وتعريض الأشخاص الذين بقوا للانتقام من جانب حركة الشباب ولضعف إمكانية الحصول على المساعدات الإنسانية. وأدى النزاع العشائري مع حركة الشباب في شرقي شبيلي السفلى إلى تشريد ما يقرب من ٣٠ ٠٠٠ شخص، وأثر سلباً على سبل الوصول.

٥٧ - وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، رفعت إدارة جوبا المؤقتة رسمياً التعليق المؤقت الذي فرضته على العودة الطوعية للاجئين الصوماليين من مخيم اللاجئين في داداب في كينيا. وجاء ذلك بعد سلسلة من الاجتماعات التشاورية فيما بين أطراف الاتفاق الثلاثي الذي ينظم العودة الطوعية للاجئين الصوماليين الذين يعيشون في كينيا. وقد عاد ما يقرب من ٣٥ ٠٠٠ من الصوماليين طوعاً بموجب ذلك الاتفاق منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وواصل الشركاء تقديم المساعدة المنقذة للحياة والمساعدة في إعادة الإدماج، على الرغم من الموارد المحدودة.

٥٨ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، تلقى ما يُقدر بنحو ٥٤٣ ٩٠٠ شخص مساعدة غذائية، بينما تلقى ١,٧ مليون شخص مدخلات الزراعة الموسمية، بما في ذلك البذور، والأدوات، ومعدات صيد الأسماك، وقسائم الري، والماشية ولقاحاتها. واستفاد حوالي ٤٣ ٣٠٠ من الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية من برامج التغذية، وتلقى ما يزيد على ٧٠٠ ٠٠٠ من الصوماليين الخدمات الصحية الأساسية، بينما وفرت لأكثر من مليون شخص سبل مؤقتة و/أو مستدامة للحصول على المياه المأمونة. وحصل ٣١٢ ١٠٠ شخص تقريباً على خدمات الحماية، بينما وفّر شركاء التعليم أنشطة التدريس وبرامج التغذية المدرسية لما يقرب من ٩٠ ٠٠٠ من المتعلمين. وقُدّمت المساعدة إلى أشخاص قُدر عددهم بـ ٩٨ ١٠٠ شخص في شكل مواد غير غذائية، وإلى ١٢ ٣٠٠ شخص في شكل أماكن إيواء مؤقتة.

خامساً - تقديم الدعم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال

٥٩ - واصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال تقديم الدعم اللوجستي إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والقوات المسلحة الوطنية الصومالية دعماً للعمليات العسكرية، ووفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٤٥ (٢٠١٥). وفي إطار دعم العملية الانتخابية، كفل التنسيق بين المكتب والبعثة على الصعيدين الاستراتيجي والتشغيلي توفير الأمن والدعم اللوجستي بالقدر الكافي في جميع مراكز الاقتراع. ومن الحالات ذات الأهمية الكبيرة حالة عذاذو، في غالمودوغ، حيث لم يكن هناك وجود لبعثة الاتحاد الأفريقي قبل الانتخابات،

ولكن تمكنت البعثة، عن طريق آليات تنسيق فعالة، من الانتشار بسرعة ومن تلقي الدعم اللوجستي من المكتب على أساس الاكتفاء الذاتي.

٦٠ - وأُعد في تشرين الثاني/نوفمبر طلب توريد مقدم إلى كينيا لنشر ثلاث طائرات هليكوبتر عسكرية في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ونُشرت الطائرات لاحقاً في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. واستمرت المناقشات مع أوغندا وإثيوبيا لتيسير نشر المزيد من طائرات الهليكوبتر. غير أنه يلزم تقديم الدعم إلى بعثة الاتحاد الأفريقي من جانب الدول الأعضاء بسداد تكاليف الذخيرة، بالنظر إلى أن الأمم المتحدة لا تغطي هذه التكاليف.

٦١ - وواصلت القوات الصومالية تلقي الدعم اللوجستي من مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال في إطار صندوق استثماري يديره المكتب. ولم يُجرَ التقييم الذي كان مقرراً في أيلول/سبتمبر لقدرة القوات المسلحة الوطنية وجاهزيتها القتالية للقيام بعمليات مشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي، وذلك لأنه تعين منح الأولوية لتأمين العملية الانتخابية. وسيُجرى التقييم مباشرة عقب تنصيب الحكومة الاتحادية الجديدة.

٦٢ - وواصلت دائرة لإجراءات المتعلقة بالألغام تقديم الدعم التقني والتدريب في مجال الكشف عن الأجهزة المتفجرة المرتجلة وتدمير تلك الأجهزة، في إطار جهودها المبذولة من أجل تعزيز قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي على التحرك في سياق عملياتها. واستُهلّت خطة تدريبية لـ "إبطال مفعول الأجهزة" تحت إشراف الدائرة عن طريق فريق عامل معني بالأجهزة المتفجرة المرتجلة مشترك بين الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي، أنشئ في أيلول/سبتمبر. وتشمل الخطة تدابير للتخفيف من خطر الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وعلى وجه التحديد التوعية بالأجهزة المتفجرة المرتجلة، وزيادة القدرة على البحث، والمعدات التشغيلية التقنية، وعمليات تقييم الأخطار/الطرق والتحليل الاستباقي. وأسفرت الجهود المتضافرة التي بذلها الشركاء في مجال التدريب، من خلال مقر قوة بعثة الاتحاد الأفريقي، عن كشف هذه البعثة لعدد متزايد من الأجهزة المتفجرة المرتجلة قبل أن تنفجر، على نحو ما أبان عنه جنود أوغنديون حددوا أماكن ١٦ جهازاً على طرق الإمداد الرئيسية للقطاع ١ في تشرين الأول/أكتوبر وتخلصوا منها.

٦٣ - ويجري بذل الجهود لتعزيز الأمن على طرق الإمداد الرئيسية من أجل تشجيع التجارة وحركة الناس، وتيسير وصول المساعدات الإنسانية، والإسهام في نهاية المطاف في بسط الحكم وسلطة الدولة في المناطق التي حررتها بعثة الاتحاد الأفريقي. وتمخضت المناقشات التي جرت مع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال عن التزام بعثة الاتحاد الأفريقي

بتوفير حماية القوة للقوافل البرية بشكل تدريجي، ومن ثم التقليل بدرجة كبيرة من الاعتماد الحالي بشكل مفرط على نقل الدعم اللوجستي جواً.

٦٤ - وتشكل خطورة حالة الصندوقين الاستئمانيين لبعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني مصدراً لقلق شديد. فحتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، بلغ الرصيد المتاح في الصندوق الأول ٤٠٠ ٠٠٠ دولار وبلغ الرصيد المتاح في الصندوق الأخير ١٣,٦٥ مليون دولار. وتقدم مساهمات إضافية من الشركاء مسألة ذات أهمية بالغة لتمكين بعثة الاتحاد الأفريقي من إنجاز ولايتها وكفالة نقل المسؤوليات الأمنية بسلاسة إلى قوات الأمن الصومالية.

٦٥ - وتولى مهامه في تشرين الأول/أكتوبر هوبرت برايس، الأمين العام المساعد ورئيس مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال، الذي عينته حديثاً. وزار أديس أبابا، في ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، واجتمع مع ممثلين للاتحاد الأفريقي، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي إلى الصومال، وشركاء بعثة الاتحاد الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي. وعرض خطته التي تشمل تحسين المشاركة الاستراتيجية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين والتنسيق معهم والاتصال بهم، وتعزيز الفعالية التشغيلية لمكتب تقديم الدعم.

٦٦ - وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمعت لجنة تنسيق العمليات العسكرية للمرة الحادية والعشرين في أديس أبابا لاستعراض التقدم المحرز في دعم العملية الانتخابية والنظر في الخيارات المتاحة لتعزيز فعالية عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في القيام بعمليات هجومية في المستقبل. وطلبت اللجنة تقديم الدعم للقوات الإضافية التي ستجري عمليات هجومية، إلى جانب دعم إضافي للجيش الوطني من أجل تسريع وتيرة استراتيجية الخروج المقررة لبعثة الاتحاد الأفريقي. وحثت اللجنة أيضاً الأمم المتحدة والشركاء على تيسير نشر عناصر التمكين ومضاعفة القوة ذات الأهمية الحاسمة، بما في ذلك قدرات مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة في إطار دعم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي. ورفضت قرار الاتحاد الأوروبي تمييز إجراءات الدفع التي يتبعها فيما يتعلق بالوحدة البوروندية في الصومال، وأعربت عن القلق من تخفيض الاتحاد الأوروبي البدل المخصص لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي بنسبة ٢٠ في المائة. وطلبت اللجنة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي عامةً التعجيل بإيجاد سبل لسد هذه الفجوة.

سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

٦٧ - في ٢٧ أيلول/سبتمبر، التقى الفريق العامل المشترك بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والأمم المتحدة في مقديشو لمناقشة تنفيذ تدابير التخفيف في إطار سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، بما في ذلك حالة انتهاكات حقوق الإنسان والمساءلة عنها وكيفية تعزيز الخلية المعنية بحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها. ورغم الإشارة في الردود الرسمية الواردة من البعثة على الادعاءات إلى إحراز تقدم، فقد شُدد على ضرورة تنفيذ تدابير التخفيف والمساءلة وسبل الانتصاف للضحايا. وأعلنت بعثة الاتحاد الأفريقي عن اعتماد توجيه صادر عن قائد القوة وبدء تقديم إحاطات شهرية للقادة بشأن الامتثال للقانون الدولي الإنساني. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أقرت فرقة العمل المعنية بسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان تقييمات المخاطر المتعلقة بالوحدة الإثيوبية، والوحدة الكينية، وقوات أمن جوبالاند، وذلك عقب طلب الاتحاد الأفريقي تقديم الدعم غير الفتاك لتمكين هذه القوات من إجراء عمليات هجومية مشتركة بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأفريقي. وأقرت فرقة العمل تقييم المخاطر المتعلق بتوفير الطائرات العمودية الهجومية في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

٦٨ - وساند مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال بعثة الاتحاد الأفريقي بتنظيم حلقة عمل لمدة يومين في تشرين الأول/أكتوبر بهدف وضع إجراءات تشغيل موحدة للخلية المعنية بحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها. ويؤدي وضع إجراءات التشغيل الموحدة إلى إمداد بعثة الاتحاد الأفريقي بأدوات إضافية لتتبع المدنيين المتضررين في سياق العمليات والإبلاغ عنهم، وزيادة امتثال البعثة لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢١٢٤ (٢٠١٣).

سادسا - وجود الأمم المتحدة

٦٩ - ظل مستوى المخاطر الأمنية التي تتعرض لها المنطقة الخاضعة لحماية بعثة الاتحاد الأفريقي في مطار مقديشو الدولي مرتفعا منذ التقييم الأخير الذي أجري في أيار/مايو ٢٠١٦. وواصل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال تنفيذ تدابير تخفيف المخاطر الموصى بها لتحسين سلامة جميع موظفي الأمم المتحدة وحمايتهم. وثمة مشاريع ماثلة جارية في مجتمعات الأمم المتحدة الإقليمية.

٧٠ - وفي أعقاب الهجوم بجهاز متفجر مرتجل محمول على مركبة في ٢٦ تموز/يوليه قرب مطار مقديشو الدولي، نقل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الموظفين الوطنيين من مجمع الأمم

المتحدة المشترك إلى المطار. ويتعرض ما يزيد على ٣٠٠ من الموظفين الوطنيين التابعين للأمم المتحدة إلى صعوبات يومية في الوصول إلى المطار بسبب فرض قيود وعراقيل إضافية عند البوابة، مما يعرضهم لتهديدات أمنية متعددة. وللتخفيف من هذه التهديدات، سيعاد تصميم نقطة دخول المشاة.

٧١ - وظلت حالات متفرقة لإطلاق النار تشوش على الحالة الأمنية في غالكيو، مما أثر على أنشطة الأمم المتحدة. وذكّرت الحكومة الاتحادية بأنها صاحبة المسؤولية الرئيسية عن سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وأصولها وعملياتها. وشجّعت أيضا على المداومة على تبادل المعلومات والتنسيق مع المسؤولين الأمنيين التابعين للأمم المتحدة من أجل تهيئة ظروف آمنة وحالية من الأخطار للموظفين والأنشطة.

٧٢ - وثمة عدد متزايد من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي تعمل وتحفظ بوجود دائم لموظفين دوليين ووطنيين خارج مقديشو. ولا يزال انعدام الأمن هو أكبر عائق أمام العمليات. ويشكل تعذر الوصول إلى بعض المناطق تحديا أمام قدرة المنظمة على تلبية الاحتياجات الإنسانية والإنمائية.

سابعاً - ملاحظات

٧٣ - بافتتاح البرلمان الاتحادي الجديد، خطى الصومال خطوة كبيرة تجاه تحوله الجاري نحو دولة اتحادية قادرة على أداء وظائفها.

٧٤ - وأود أن أثنى على أعضاء البرلمان المنتهية ولايتهم لما قدموه من خدمات وللدور الذي اضطلعوا به في إصدار تشريعات مهمة. وأنهى أعضاء البرلمان المنتخبين حديثاً وأحثهم على أن يضطلعوا بمهامهم واضعين رفاه الشعب الصومالي نصب أعينهم. وأحث البرلمان الاتحادي الجديد على المضي بأسرع ما يمكن في انتخاب رئيسي مجلس الشيوخ ومجلس الشعب، ثم بعد ذلك انتخاب الرئيس.

٧٥ - وتشهد العملية الانتخابية السلمية نسبياً على حدوث تغير تدريجي في الثقافة السياسية للبلد، إذ ثمة تحول نحو المنافسة السياسية غير العنيفة. بيد أن العملية واجهت العديد من التحديات، ومنها قرار إعادة الانتخابات في ما يتعلق بخمسة مقاعد إثر ادعاءات تشير إلى سوء تصرف. وللأسف، لم تنل جميع حالات سوء السلوك المبلغ عنها المعالجة الملائمة، بما في ذلك حماية المقاعد المحجوزة للنساء. ويجب استخلاص الدروس من هذه العملية في سياق الانتقال إلى الاقتراع العام في عام ٢٠٢٠. وينبغي اتخاذ تدابير عملية من أجل تقليل

التلاعب بالانتخابات وتخويف المرشحين والفساد إلى أدنى حد ممكن، بما يشمل شراء الأصوات وإساءة استخدام الموارد العامة. ولا بد من وضع الإطار القانوني وإرساء المؤسسات الانتخابية قبل الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠٢٠ بفترة كافية، مع التوسع في توفير التربية المدنية وتنقيف الناخبين.

٧٦ - ومع أن هدف الزعماء الصوماليين المتمثل في تخصيص نسبة ٣٠ في المائة من المقاعد للمرأة لم يتحقق، فإن تمثيل المرأة زاد بنسبة ٧٠ في المائة منذ عام ٢٠١٢. ومن ثم فقد حدث تحول في التمثيل السياسي والمشاركة السياسية للمرأة في الصومال، وحدثت سابقة مهمة فيما يتعلق بالتعبئة السياسية للمرأة.

٧٧ - وأرحب بإكمال الخريطة الاتحادية للصومال بإنشاء إدارة هيرشيبيلي المؤقتة. وتؤكد التحديات التي ووجهت أهمية مبدأ الشمول في أي عملية من عمليات تشكيل الولايات. وإنجاز هذه العملية على نحو مستدام سيتطلب تسوية الوضع النهائي لمقديشو والتراعات المزمدة، مثل تلك التي تؤثر على غالكعيو، وسول، وسناغ، وجيوب شيبيلي السفلى. فهذه التراعات لا تزال تشكل تحدياً لآفاق الاستقرار على المدى البعيد وقد تُحدث ثغرات يمكن لحركة الشباب استغلالها. وإنني أحث جميع الولايات الأعضاء في الاتحاد، القائمة منها والناشئة، على الاستمرار في التواصل مع مجتمعاتها المحلية في إطار عملية مصالحة مستمرة.

٧٨ - وسيمثل إرساء الهياكل السياسية الناشئة للبلد في إطار متين من سيادة القانون أحد أقوى العوامل الضامنة للاستقرار الطويل الأجل وإصلاح الحوكمة الدائم. ومن ثم فإنني أدعو الجهات المعنية إلى توخي العناية في تصميم المرحلة التالية من استعراض الدستور على نحو شامل تماماً للجهات الفاعلة الإقليمية. ولا تزال المشاركة المستمرة من جانب المجتمع الدولي وما يقدمه من مساعدة مالية أمران بالغ الأهمية للتعجيل باعتماد دستور دائم. وأحث الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد، القائمة منها والناشئة، على كفاءة فعالية عملية الاستعراض الدستوري عن طريق بناء توافق في الآراء من خلال إجراء مشاورات واسعة النطاق على مستويات متعددة في المجتمع.

٧٩ - وما زال عمل بعثة الاتحاد الأفريقي عنصراً حيوياً يتيح إحراز التقدم في بناء السلام وبناء الدولة. والتضحيات التي تبذلها قوات بعثة الاتحاد الأفريقي لا تذهب سدى. فهي تسهم بدرجة كبيرة في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في الصومال والقرن الأفريقي. وأحث الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على إعطاء الأولوية القصوى للأمن في عام ٢٠١٧، ولا سيما لدعم إنشاء مؤسسات أمن يمكنها التصدي بفعالية للتهديدات

الأمنية الحالية، بما في ذلك حركة الشباب، وتكون مسؤولة أمام القيادة المدنية وتراعي احترام حقوق الإنسان في عملها.

٨٠ - ويُرحب بقرار حكومة كينيا نشر ثلاث طائرات عمودية لدعم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي. وأحث المساهمين المحتملين الآخرين، ولا سيما حكومتا إثيوبيا وأوغندا، على التعجيل بالمناقشات مع الأمم المتحدة من أجل تزويد بعثة الاتحاد الأفريقي بكامل احتياجاتها من الأصول الجوية.

٨١ - وأشيد بوضع الصيغة النهائية لأول خطة إنمائية وطنية للبلد منذ أكثر من ٣٠ عاما. فهي تمثل شهادة على التقدم المحرز على الجبهتين السياسية والأمنية. وأشعر بالارتياح إزاء الجهود الرامية إلى تعزيز الحوكمة الخاضعة للمساءلة وإنعاش المجتمعات المحلية. ويجري ذلك من خلال إطار وذجر الحكومي، القائم على نهج الأمم المتحدة لإنعاش المجتمعات المحلية وبسط سلطة الدولة/تحقيق المساءلة. ومن المهم الحفاظ على هذا التقدم وكفالة تنفيذ النظم المشروعة لإدارة الحكم المحلي وتدير شؤونه على نطاق جميع المقاطعات.

٨٢ - ومن أجل الحفاظ على المكاسب السياسية والأمنية الأخيرة، أشجع الشركاء الدوليين على مواصلة ضمان تقديم دعم متسق وطويل الأجل لبناء قدرة المؤسسات الصومالية على تنفيذ الحكم الرشيد ومبادرات الإنعاش بقيادة المجتمعات المحلية. وتحقيقا لهذه الغاية، أرحب بقرار مرفق التنمية وإعادة الإعمار في الصومال تأييد خطة أولويات الصومال التي يدعمها صندوق بناء السلام.

٨٣ - ولا تزال حالة حقوق الإنسان مصدر قلق، ولا سيما عمليات إعدام المدنيين على يد حركة الشباب بعد انسحاب بعثة الاتحاد الأفريقي والقوات الوطنية من أماكن في منطقتي هيران وباكول. فمنذ أيلول/سبتمبر، أُعدم ١٨ شخصا واختُطف ٤٠ شخصا إثر الاشتباه في تعاونهم مع قوات الأمن الحكومية.

٨٤ - ورغم أن إعادة إدماج ٢٦ طفلا كانوا محتجزين بدعوى ارتباطهم بحركة الشباب يمثل تطورا إيجابيا، فإن القلق يساورني من عدم إحراز تقدم يذكر فيما يتعلق بتخفيف أحكام الإعدام الصادرة بحق ١٠ من الشباب الذين لا يزالوا محتجزين في بوصاصو. ويوجد الآن ١٣ طفلا يواجهون عقوبة الإعدام في بونتلاندي. وأحكام الإعدام الصادرة ضد أطفال دون سن الثامنة عشرة تتعارض مع اتفاقية حقوق الطفل، التي صدقت عليها الحكومة الاتحادية في عام ٢٠١٥. وأحث سلطات بونتلاندي على الوفاء بالالتزامات التي قدمتها فيما يتعلق بتخفيف تلك الأحكام.

٨٥ - وإنني أشعر بقلق شديد إزاء تدهور الحالة الإنسانية التي يتوقع أن يزداد تدهورها في الأشهر المقبلة بعد الموسم المطير الذي من المنتظر أن تقل أمطاره. وقد تفاقم أثر الجفاف الحاد والطلب على الموارد الإنسانية بسبب الأزمات الناشئة، بما في ذلك زيادة التشريد المتصل بالتزاع. وفي حين أن زيادة المساعدات الإنسانية مطلوبة بصورة عاجلة للحيلولة دون حدوث مزيد من التدهور، تقدم مبادرة الحلول الدائمة التي تقودها الأمم المتحدة خريطة طريق صالحة لمعالجة الحالة الإنسانية الطويلة الأجل، إلى جانب ضرورة تنظيم حملة شاملة متعلقة بالأمن الغذائي وزيادة الإنتاج الغذائي. ويجب أن تكون الترتيبات الموضوعية لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتصلة بالجفاف فعالة، وتستفيد من الدروس المستخلصة من الاستجابة في عام ٢٠١١.

٨٦ - وأتقدم بالشكر لكل من الاتحاد الأفريقي، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأوروبي، والدول الأعضاء، والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الآخرين في التنمية، على دعمهم المستمر لعملية بناء السلام وعملية بناء الدولة في الصومال. وما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به في الفترة المفضية إلى عام ٢٠٢٠، وهي فترة علينا الحفاظ على شراكتنا خلالها. ويجب علينا أن نواصل إتاحة الفرصة للصومال لاجتذاب المزيد من المستثمرين الدوليين.

٨٧ - وتطلعا إلى السنوات الأربع المقبلة، ستحتاج الحكومة الاتحادية والمجتمع الدولي إلى توحيد جهودهما بشأن طائفة واسعة من الأولويات، منها وضع الصيغة النهائية للدستور الاتحادي، وإصلاح قطاع الأمن بشكل شامل، والتوصل إلى اتفاق بشأن تقاسم السلطة والإيرادات والموارد بين الاتحاد والمستويات الإقليمية، واستمرار الدعم من أجل حل النزاعات والمصالحة على الصعيد المحلي. وسيطلب الحفاظ على المكاسب المتحققة في هذه المجالات وضع الصومال على مسار الانتعاش الاقتصادي والنمو المستدامين. وفي هذا السياق، سيلتزم تقديم مزيد من الدعم أيضا لكفالة قدرة الحكومة الاتحادية على اجتذاب الاستثمارات الدولية الخاصة والعامة، بأساليب منها تخفيف عبء الدين، والتصدي للفساد وتعزيز المساءلة.

٨٨ - وأشيد بممثلي الخاص، مايكل كيتينغ، ونائبيه وموظفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ورئيس مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وموظفيه، وكذلك بوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في الصومال لما يقومون به من عمل جاد متواصل في ظل ظروف محفوفة بالتحديات. وأؤكد لهم أن التزامهم وتضحياتهم لا تذهب سدى.

نتائج العملية الانتخابية المتعلقة بمجلس النواب للبرلمان الاتحادي في عام ٢٠١٦

المنطقة	المقاعد	البرلمان المنتخبون حتى الآن	النساء من بين البرلمانين المنتخبين حتى الآن	النسبة المئوية	المقاعد المتبقية التي يلزم شغلها (بوسائل منها إعادة الانتخاب)
جوبالاند	٤٣	٤٢	١٠ (٢٤٪)	١	
الجنوب الغربي	٦٩	٦٨	١٤ (٢١٪)	١	
غالمودوغ	٣٦	٣٥	٩ (٢٦٪)	١	
بونتلاندا	٣٧	٣٦	٧ (١٩٪)	١	
بنادر	٦	٤	١ (٢٥٪)	٢	
”صومالييلاند“	٤٦	٣٦	١٢ (٣٣٪)	١٠	
هيرشيبيلي	٣٨	٣٧	١٠ (٢٧٪)	١	
المجموع	٢٧٥	٢٥٨	٦٣ (٢٤٪)	١٧	

